

الباب الأول

الخصائص التركيبية – التوزيع

0 - الشكل والمضمون

تركز هذه الدراسة على معالجة الخصائص التأليفية لصنف من المداخل المعجمية العربية التي أطلقنا عليها البنات السيكو-مجازية *Psycho-métaphorique*. نتوقع أن تؤدي هذه الدراسة إلى حصر تركيبى لهذا الصنف من المداخل الفعلية في اللغة العربية وتمييزه عن بقية مداخل المعجم العربي، وذلك بهدف بناء معجم تركيبى عربي يشمل جميع البنات اللسانية العربية.

ولا بد من التذكير في البداية بأن مصطلح الأفعال السيكو-مجازية ليس مفهوما دلاليا، بل إنه يتأسس على معايير توزيعية محصورة في عدد من القواعد الصورية التي نصوغها على الشكل التالي: كل فعل من هذا الصنف يتوزع مع فاعل (= مصدر مؤول)، ومع مفعول به مباشر إنسان (س = + حي)، وهذا الأخير غالبا ما يكون مسبوقا باسم سيكولوجي (= سنف) من نوع: نفس، روح، بال، الخ. هذا التجانس التوزيعي بين المداخل هو الذي أعطانا صنفا من المداخل المعجمية الذي أطلقنا عليه الأفعال السيكو-مجازية، حيث تبين لنا أن كل فعل من هذا الصنف يعبر عن إحساس أو عن شعور يثيره الفاعل (= س) المتميز بخاصية غير مقيد (= غم) ويعاني منه المفعول (س = + حي)، مثلا:

(أن يجيء زيد) 0 يقلق عليا

حيث يعد س 0 =: أن يجيء زيد، اسما غير مقيد (= غم)، يثير الشعور بالقلق في المفعول س 1 =: عليا.

تختلف أفعال هذا الصنف عن مختلف أصناف الأفعال العلاجية *verbes d'action* بغياب الحدث من الفعل، وذلك بالرغم من وجود مداخل سيكولوجية يمكنها اكتساب الاستعمال الحسي الذي يحولها إلى مداخل علاجية مختلفة عن تلك التي ندرسها هنا. مما يؤدي إلى إفراز مداخل معجمية تخرج عن نطاق هذه الدراسة، من نوع:

مزق هذا الأمر قلب علي

فإذا توزع الجذر نفسه (م ز ق) مع فاعل آخر مقيد فإن النتيجة ستكون مدخلا معجميا يختلف تماما عن أفعال الصنف المدروس هنا، كما في:

مزق زيد الورقة (1)

الذي يعد مدخلا علاجيا. سنميز هذا النوع من المداخل في جداولنا بالخصيصة التوزيعية (+ف "علاجي") (انظر الجداول).

(1) هذا المدخل لا يقبل أي واحد من الرائزين المحددين لصنف فنن:

أ - لا يقبل المصدر المؤول، مثل:

* أن يفعل زيد هذا بمزق الورقة

ب - كما لا يقبل سنف قبل س، مثل:

* مزق زيد روح الورقة

إن المظهر السيكلوجي لهذه الأفعال يسمح لنا بتصنيفها في إطار البنيات الاستعارية (المجازية خاصة). وهذا ينسجم تماما مع تعريفنا للاستعارة الذي نقيمه على أساس توزيعي يبني على تموقع العناصر الاسمية داخل المنظومة اللسانية: الجملة. كما يقوم تعريفنا للاستعارة بشكل أكثر دقة على تحديد طبيعة العلاقات التي تنشأ بين العناصر داخل كل بنية يعمل فيها أحد هذه الأفعال، خصوصا العلاقة بين الفعل وفاعله. وقد أوصلنا هذا إلى المسلمات الأولية التالية:

- (أ) علاقة إرادية: استعمال حقيقي أو علاجي
(ب) علاقة لإرادية: استعمال استعاري (=: مجازي)

وقد تبين لنا أن هذه الخصائص تعد وسيلة إجرائية لفرز الأصناف عن بعضها آليا داخل المعجم، وذلك حتى نخلص الدراسة اللسانية من كل غموض عند رقمته الظواهر اللغوية، لاقتناعنا بأن هذه الرقمنة لا يمكن أن تتم إلا إذا اكتمل التوصيف اللساني للغة، المبني على القوانين التوزيعية الواضحة من النوع الذي نقوم به هنا.

تتميز اللغة العربية بوفرة المجاز بمختلف أنواعها، وهو ما جعل بعضهم يرى فيه وسيلة إثراء سحرية لهذه اللغة. لكننا نؤكد على أن وفرة المجاز ليست مزية لأية لغة إلا إذا كان أصحابها غير قادرين على تناول هذه الظاهرة علميا. وبالنسبة للغة العربية التي نعالج قضاياها هنا، نجزم بأن الدراسة التي نقوم بها من شأنها أن تجيب عن التساؤلات الكثيرة المتعلقة بسر وفرة الاستعارات والمجازات فيها. بل إن بعض التساؤلات ذهبت بعيدا في جعل هذه الخصيصة عائقا في وجه التعامل العلمي مع هذه اللغة، ولقد أخذنا على عاتقنا مهمة إجلاء هذا الغموض باعتمادنا منهجا لسانيا واضحا بأساليبه العلمية الصارمة المرتكزة على أسس الصورية لا تبغي بديلا عن البرهان الملموس على صحة ما تدعيه. إننا لا نرى في كثرة المجاز في اللغة العربية لا مزية ولا قصورا، بل نرى فيها ظاهرة لسانية عادية قابلة للحصر والضبط والرقمنة السريعة التي تستجيب لأبسط البرامج المعلوماتية التي نعتمز تسخيرها لتعليم اللغة العربية في مختلف المستويات التعليمية في الوطن العربي.

انشغل النحو العربي، قديمه وحديثه، بتحديد خصائص الاستعمال الحقيقي للأشكال اللغوية، دون أن يحرص الخصائص التوزيعية للاستعمال المجازي بمختلف أنواعه البلاغية؛ أما الهدف من الدرس البلاغي فكان يتمثل في معظمه في تحديد ما يعرف اليوم في علم التداول اللساني بالأفعال الكلامية *Actes du langage*. هذا ما نستنتجه على الأقل من باب علم المعاني الذي يمكن أن يعد امتدادا للدرس النحوي. ومع أننا نجد في هذا الباب حصرا لبعض العلاقات التي تربط العناصر اللغوية في الملفوظات العربية، فإننا نلاحظ أن ذلك لم يتجاوز العلاقة العاملة المستقاة في جوهرها من الدرس النحوي.

لم يهتم النحاة إذن بالاستعمال المجازي باعتباره مستوى لسانيا يقوم على خصائص توزيعية محددة تشكل خلاصة العمليات التركيبية التي سنتفرغ لها بعده، ثم إن البلاغيين، في مختلف مجالات اهتمامهم، خاصة المعاني والبيان لم يدرسوا الصور البلاغية إلا من الخارج وبنوع من التجزيء، الأمر الذي أدى إلى الخلط بين ما هو لغوي وما هو تداولي، بالإضافة إلى أن قوانينهم التي وضعوها لهذا النوع من الملفوظات تشكو من عدم الاطراد والحسم، مما كان يعقد دائما تعليم هذا العلم. ويعود السبب في هذا في نظرنا إلى أن هدف البلاغيين لم يكن يتمثل في إجلاء قوانين الكفاية البلاغية عند الأفراد، بل كان محصورا في شرح ما تتضمنه المتون المدروسة وجعل مضمونها في متناول القارئ. وقد أدى ذلك إلى ظهور ركام من الأفكار الجزأة التي لا تشكل في نهاية الأمر نظرية متكاملة في البلاغة تستحق أن نطلق عليها النظرية البلاغية العربية بالمعنى العلمي لكلمة نظرية أو نموذج.

إن ما نهدف إليه هنا هو إنجاز دراسة منتظمة للاستعمال المجازي للبنيات اللسانية من خلال صنف محدد من مداخل المعجم التركيبي للغة العربية، وذلك بوصف مختلف قوانين التأليف اللغوي التي نظمح مستقبلاً إلى تعميمها على سائر الأصناف اللغوية في المعجم. ونؤكد مرة أخرى على أن هذا الاستعمال ينشأ باطراد عن تطبيق عمليات توزيعية محددة، حيث يقوم الفعل بانتقاء عناصره الاسمية وغيرها مشكلاً بذلك بنية بسيطة. ولبلوغ هذه الغاية فإننا سنوظف مفاهيم جديدة انطلاقاً من المدخل المعجمي وحده، وهو ما سيؤدي إلى سك مصطلح جديد أطلقنا عليه التمجيز *métaphorisation*، وذلك بهدف صياغة قوانين تعليم المستوى المجازي في العربية، الذي يظهر أنه يشكل معضلة في البرامج التعليمية وفي الكتاب المدرسي في معظم البلدان العربية. وقد قادنا البحث في الاستعمال المجازي إلى وضع أسس جديدة لنظرية في الاستعارة في اللغة العربية سيلتقي القارئ مع مجمل قضاياها في هذا العمل.

ومع إلحاحنا على الطابع النظري لهذا المنهج، فإننا لن نعزله عن الجانب العملي. فهذا الأخير يشكل عمق المنهج الذي نبني عليه معالجتنا اللسانية الصورية، كما لا نرى إمكانية فصله عن عملية التصنيف *Taxinomy* التي تقوم عليها نتائج البحث كلها. وهو ما تطلب منا زمناً من التقصي العميق في ميكانيزمات النظام اللغوي العربي وعرضه على النتائج التي حققتها المعلومات في عصرنا الراهن. وهكذا فإننا قمنا بجمع قاعدة بيانات مهمة من التراكيب التي تتحقق فيها خصائص صورية مطردة. ورغم محدودية هذه القاعدة فإنها مكنتنا من الخروج بنتائج تعد إيجابية، كونها تضع تصوراً نظرياً ومنهجياً واضحاً لمعالجة اللغة العربية صورياً، وهو ما يقوم به طلابنا في مختلف مراكز البحث التي يعملون فيها عبر العالم، كل في مجال تخصصه العلمي.

I الخصائص التوزيعية

I-1 فاعل حركي (س=0: س+حي)، وفاعل غير مقيد (س=0: س غم)

يؤطر الفاعل غير مقيد (غم) - في بنية الأفعال السيكو-مجازية - العلاقة غير الإرادية بالفعل الرئيسي. لكن هذا لا يمنع من احتلال (س=0: س+حي) الرتبة نفسها للقيام بوظيفة مشابهة، لكن وجود هذا الأخير يؤدي إلى وجود علاقة إرادية بين الفعل وفاعله. والاختبار الذي نجريه للتأكد من طبيعة (س=0: س+حي) في موقع الفاعل يتمثل في وضع اسم علم في المكان الخاص بالفاعل، فنلاحظ أنه سيكون قابلاً للإضمار إلى المورفيم الاسمي الاستفهامي من المخصص لإضمار الاسم العاقل، مثلاً:

قام زيد

[سؤ]: من قام؟

وفي هذه الحالة فإن العلاقة الوحيدة الممكنة بين الفعل وفاعله س=0: س+حي ستكون فقط إرادية. إن مفهوم غير مقيد *Non restraint* لا يعادل صنفاً دلالياً من الأسماء، إنه يعني بالدرجة الأولى رتبة تركيبية يمكن أن يوضع فيها اسم من أية طبيعة دلالية كانت: اسم علم، اسم عام، مصدر مؤول، مصدر صريح، إلخ. (Gross 1975:5)، مثلاً:

(كلام علي + أن تجيء + هذا الأمر)0 يقلق زيدياً

عندما يظهر س=0: غم في هذه الأبنية فإن العلاقة التي تجمع بين الفعل والفاعل لا يمكن أن تكون إلا غير إرادية، وعليه فإن حضور س+ حي في رتبة الفاعل مع هذا الصنف يؤدي حتما إلى لبس دلالي وتركيب كبيرين، مثلاً:

(I) يسلي زيد عليا

وهي بنية تقبل تأويلين متعارضين:

(أ) س=0 س+حي، والمعنى هو:

(I) يفعل زيد هذا ليسلي عليا

(ب) س=0 س غم، والمعنى هو ما توضحه البنيتان التاليتان:

(أب) بفعل زيد هذا ليسلي عليا بأمر من أحمد

(أج) (أن يفعل زيد هذا) يسلي عليا

وتنتج عن حضور (س=0: س غم) في بنية هذا الصنف من المداخل المعجمية الوضعيتان التركيبيتان التاليتان:

(I) س=0 في (أ ب) غير واع ولا إرادي، وبذلك سينظر إلى الفاعل هنا على أنه قيمة *Une qualité* أي على أنه اسم يعرف كيف يحرك شعور التسلية دون أن يكون المسؤول المباشر عن ذلك.

(2) س=0 في (أ ج) واع لكنه غير إرادي، وبذلك فاننا سنتساءل عما اذا كان زيد هو موضوع الفاعل كما هو الشأن بالنسبة لأحمد الذي لا يظهر في (أ) لكنه يظهر في:

(د) يأمر أحمد زيدا بفعل هذا ليسلي عليا

ما قلناه هنا يمكن عدّه دليلاً جديداً على مصداقية ما ذهب اليه بعض الباحثين (*G. Gross*: 1978: 216)، حيث يرى بأن "المفاهيم العامة (هنا مفهوم الفاعل) غير واعية وأنها لا تتناسب مع أية ظاهرة لسانية محددة". ثم يقترح معياراً يسمح بحصر صنف من الأفعال ذات الفاعل الإرادي. يتمثل في أن يلحق بالجملة أحد نوعي المفاعيل: (س= ح س)، أو س=: سنفس *Npsy*، وحسب هذا الرأي فإن الجملة التالية لن يكون لها إلا التأويل الذي يجعل من الفاعل إرادياً *Actif*:

يهدئ زيد عليا بلطف

وحسب *M. Gross* فإن الجمل ذات الفاعل غير الإرادي يجب ألا تقبل هذا النوع من المفاعيل: في حين إذا كان المفعول ح س=: بالغيرة، كما في:

يعذب زيد هنداً بالغيرة

فإن ذلك لن يؤدي إلى رفع اللبس، ذلك لأن الغيرة كما هو الشأن في ح س=: الاستفزاز وغيرها من الأوصاف السيكلولوجية ليست احساسات واعية، انها بالأحرى أمراض قلبية *maladie de coeur*. *Janeau 1984* ولذلك فإنها تقبل التوزيع مع فاعل لا إرادي (س=0: غم) كما هو الشأن في الجملة السابقة.

من بين أفعال هذا الصنف نجد مداخل فعلية تقبل (س+حي)0 إلا أن علاقتها بفاعلها صريحة، أي تؤول فقط بالعلاقة غير الإرادية مثلاً:

(1) أنعش زيد عليا

(2) أخرس زيد لسان علي

وبصفة عامة فإن أي فعل سيكو-مجازي يتوزع مع اسم سيكولوجي (= *Npsy*) لا يقبل إلا العلاقة غير الإرادية بين الفعل والفاعل.

أما الغموض الذي يوطر العلاقة فعل - فاعل فيشكل موضوع دراسة منتظمة في جداولنا الملحقة بهذا العمل، وتمثل لذلك بالرسم التوضيحي التالي:

أ - الأفعال التي تقبل التأويلين: إرادي / لا إرادي:

الفاعل						الفاعل
Z	W	Y	X	س :: غير مقبل س	س :: + إنسان س	
-	+	-	+	-	+	ف 1
+	-	-	+	+	-	ف 2

الشكل، أ. أ

ب) أما الأفعال التي لا تقبل إلا التأويل س غير إرادي فنمثل لها بـ:

الفاعل						الفاعل
Z	W	Y	X	س :: غير مقبل س	س :: + إنسان س	
-	+	-	+	+	-	ف 1
+	-	+	-	+	-	ف 2

الشكل، ب

أما الأفعال التي لا تقبل إلا الفاعل الإرادي فلن تدخل في هذه الدراسة، لأنها تعد مداخل معجمية تنتمي إلى أصناف تركيبية أخرى تختلف عن مداخل الصنف المدروس هنا، ويمكن تصنيفها في إطار الأفعال العلاجية.

1.2 مفعول به (س + إنس) ومفعول به (س - إنس)

تنوزع أفعال هذا الصنف جميعها مع المفعول به المباشر س₁ =: س + إنس. هذا المفعول هو الذي يعاني أو يتلقى الإحساس الذي يثيره الفاعل. كما برهنا على ذلك بإمكانية إدماج سنف قبل كل س₁ وقد حددنا في هذا الصنف نوعين من هذه العناصر: أحدهما اختياري يظهر قبل س₁ والثاني إجباري. في الحالة الأولى سيمكننا الحديث عن التعبيرات ذات السياق الحر *Structures libres* وأما في الحالة الثانية فينظر إليها في إطار التعبيرات المسكوكة *Structures figées*⁽²⁾.

(أ) ف س₀ (E + سنف) س₁ حي
=: جرح زيد (E + شعور) علي

حيث إن سنف هنا اختياري بالمقارنة مع:

(ب) ف س₀ (E* + سنف) س₁ حي =:
ثبط زيد (E* + عزيمة) علي

حيث إن حذف سنف =: عزيمة يؤدي إلى إضعاف مقبولية الجملة، أو يؤدي إلى عدم مقبوليتها نهائياً.

إن ظهور سنف في بنية المداخل المعجمية ذات الخصيصة ف + "علاجي" يجعلها تتميز عن بقية المداخل التي تشترك مع بعضها في الجذر والصيغة الصرفية. لننظر إلى الجملة التالية:

(1) جرح زيد رأس علي
(2) جرح زيد نفس علي

فالجملة (1) تؤلف مدخلا معجميا حقيقيا مع طرف الجسم (سط =: رأس) أما الجملة (2) فتشكل مدخلا معجميا مجازيا (جرح =: فعل سكولوجي). هناك إذن فرق كبير بين نوعين من جرح في المعجم العربي، وهذا الاختلاف قائم أساسا على توزيع كل واحد منهما مع جزء مغاير من سنف الذي يعطينا بشكل منتظم مدخلا سيكولوجيا أو مجردا، وطرف الجسم (=: سط) التي تعطي غالبا مداخل معجمية علاجية أو حقيقية.

يعد بعض الدارسين العنصر سنف امتدادا للمقولة (س + إنس)، لكن الاختبار التركيبي الذي نجريه على هذا العنصر في الباب الخامس من هذا الكتاب، سيبين لنا أن الأمر يتعلق باسم ذي طبيعة دلالية خاصة. ففي المثال التالي:

(3 أ) أجح زيد (شعور علي)

⁽²⁾ لضبط هذا المفهوم، ينظر M.Gross 1988

نلاحظ أن علاقة المجاز المرسل التي تربط بين مكوني المجموعة الاسمية =: نفس علي، تسمح بحذف س =: علي:

(3 ب) [على ذ:]. أجم زيد النفس

وهذا يؤدي إلى البناء الذي يمكن أن نطلق عليه الاستعمال المطلق *absolu* الذي يظهر فيه سنف =: النفس مرتبطا إجباريا (لكن ضمنيا) ب: س + إنس، وهذه العلاقة الإحالية الإرجاعية بين المفعول و سنف هي الأصل في مقبولية الجملة عند غياب س =: علي الذي يعد المرجع اللساني لأداة الإحالة ال. بوصفها الأداة التي تضمن علاقة الإحالة، كما أن سنف لا يمكن أن يرتبط إلا ب: (س + إنس) سواء كان ظاهرا أو مضمرا. ولذلك لا نقول:

* أجم زيد نفسا

بيد أن هذا الارتباط لا يجب أن يفسر بأن سنف ينتمي تركيبيا إلى فصيلة س + إنس، ويمكننا أن نبرهن على صحة هذا باعتماد اختبار السؤال الذي سيوظف حتما اسم الاستفهام (من) بوصفه معادلا تركيبيا للاسم العاقل، في مقابل (ما) التي تعادل الاسم غير العاقل. وسنجد أن من وحدها التي يمكن تطبيقها على (3 ج).

(3 ج) (نفس ذ.): أجم زيد عليا

(سؤ.): (من + *ما) أجم زيد ?

(جو.): عليا

في حين أن (3 أ) و (3 ب) تقبلان ما وحدها:

(سؤ.): (ما + *من) أجم زيد؟

(جو.): (نفس علي + النفس)

وهذا ما يسمح لنا بوضع القاعدتين التاليتين:

1- (سنف س إنس + ال سنف) =: ما

2- س حي =: من

إن المجموعة الاسمية: (سنف س + حي) كما أن سنف في موقع س₁ تتصرف تماما كما يتصرف الاسم س حي، كما أن استعمال الفعل في الحالتين معا يكون دائما مجردا *abstrait*. أما ظهور س + حي في مج س فلا يكفي وحده ليجعل منه اسما مرتبطا ب: "من" للحصول على أي س + حي.

أما من المنظور الدلالي فنجد أن سنف لا يختلف بأي شكل من الأشكال عن س + إنس، ونشير بهذا إلى دراسة *N Ruwet (1972: 181)* التي يؤكد فيها على أن مج س = سنف س + حي تقوم بشكل منتظم بدور المتقبل أو المعاني من الشعور الذي يحركه س₀، وذلك في نفس المستوى الذي يوجد عليه س + حي، لكن هذا الرأي لا يصمد أمام النقد الموجه إليه، وذلك باعتماد معيار السؤال كما بينا أعلاه.

كل مدخل من الأفعال السيكو-مجازية يقبل على الأقل التوزيع مع أحد سنف المتعددة في اللغة العربية، ويقع هذا العنصر اختياريًا قبل س₁ + حي. وهناك أفعال تتوزع مع الاسم بشكل اختياري، حيث ترتبط باسم العلم على نمط المجاز التام *Métonymie Complète*؛ مثل: نفس، راحة، عقل، الخ. (الفصل الخامس).

بينما نجد أفعالاً أخرى تختار سنف الذي يرتبط بمفعوله بشكل إجباري، وذلك على طريقة العلاقة المجازية الجزئية *Métonymie partielle* مثل: مظهر قوة، عزيمة، الخ. ولا يجادل في وجود خلاف تركيبى أكيد بين هذين النوعين من سنف، وقد بينا ذلك في الفصل الخاص بدراسة هذا العنصر (الفصل الخامس).

يعد س + حي مفهوماً دلاليًا خالصًا، لكننا نحاول هنا ربطه بمجموعة من الخصائص الصورية، وقد لجأنا إلى هذا الربط باعتماد مجموعة من الإجراءات مثل الاستفهام، والإضمار الخ. وقد حصلنا بذلك على نتيجة مهمة، في حين أن سنف الذي يعد دلاليًا جزءًا ملازمًا ل: س + حي. فقد بينت الإجراءات التركيبية المجراة عليه أنه من فصيلة س-حي.

تدخل في سنف س + حي الأسماء الدالة على الجمع المرموز لها بـ: سج والتي يمكنها أن تشغل مكانة (س₁=: المفعول) في بنية سنف المداخل الفعلية المدروسة هنا، مثلاً:

(I أ) أزعج زيد الحكومة

حيث إن سج =: الحكومة يشغل الموقع التركيبي المخصص ل: س + حي، غير أن هذا العنصر يملك جميع خصائص س + حي ما دام لا يقبل أن يؤول بالذي يعاني من الإحساس الذي يحركه س₀=: زيد، الأمر الذي يدعو إلى إبراز س + حي المضمر في البنية ليقوم بدور المتلقي لشعور الإزعاج في الجملة:

(I ب) أزعج زيد رجال الحكومة

حيث إن س + حي =: رجال يملك القدرة التي تمكنه من الإحساس بشعور معين، ويمكننا إبراز هذه القدرة على الشكل التالي:

(I ج) عند رجال الحكومة قدرة على الانزعاج

لكن:

[س + حي ذ:]. *عند الحكومة قدرة على الانزعاج.

ويمكننا اتباع الأسلوب نفسه في تحليل سنف؛ فهذا العنصر يقوم بدور **سج** من حيث إنه يقوم بدور تعريف س + حي الملازم له في التركيب، شأنه في ذلك شأن كلمة الحكومة. وهذا يتناسب جزئياً مع ما يذهب إليه *M. Gross* (1975: 49) عند تحديده مقولة س + حي حيث يقول: "إننا لا نعتبر مفهوم س + حي مؤسساً لسنف مستقل، إنه في نظرنا لا يمثل سوى وسيلة صورية ينحصر دوره في تدقيق توزيع العنصر س + حي".

ومن جهتنا نؤكد على أن هذا الالتباس ناتج عن الاستعمال المجازي القائم على عملية توزيع العناصر مع الفعل. وفي هذا الصدد نشير إلى رأي *M. Gross* الذي يقول: "كل الإمكانيات التأليفية فعل - أسماء مسموح بها هنا، إلا أن تأويلها سيكون ولا شك مجازياً" (1975: 50). وفي بعض الحالات نجد أن طبيعة س₁ تكفي وحدها لتقرير ما إذا كان للفعل استعمال مجازي أو استعمال حقيقي، مثلاً:

(I) حطم زيد المدرسة

حيث تتحدد دلالة الفعل حطم بتأويلنا للعنصر س₁ := المدرسة:
 (أ) - إذا أولنا المدرسة بالبنية، فإن الفعل سيكون حقيقياً، ويمكن إبراز هذه الدلالة بالتركيب التالي:

(I أ) حطم زيد بناية المدرسة

(ب) - وإذا أولنا المدرسة بالسمعة أو غيرها من الأوصاف، فإن الفعل سيكون مجازياً:
 (I ب) حطم زيد سمعة المدرسة

ويتعلق الأمر هنا بمدخلين معجميين مشتقين تركيبياً / توزيعياً من مدخل المثال (I) أعلاه.

وبهذا نؤكد بأن الطبيعة الدلالية للعنصر س₁ تنعكس على العلاقة ف-س₀ في البناء؛ نفسه وهكذا فإن زيد في (I) عنصر غامض من حيث علاقته بالفعل.. وبناء على تأويلنا له فإن هذه العلاقة ستتحدد: زيد عنصر حركي / إرادي في (I أ)، ولا إرادي في (I ب) وهذا يبين من جهة بأن الفاعل اللإرادي يتناسب في الغالب مع الاستعمال المجازي / المجرد للفعل، وبأن الفاعل الإرادي غالباً ما يتناسب مع الاستعمال الحقيقي للفعل، ومن جهة أخرى فإن س₁ قد يسهم في تحديد الاستعمال المجازي لبعض المدخل المعجمية. وسنقدم فيما يلي بعض التوضيحات لبيان الأساس العملي لهذه الفرضية.

لقد حدد *J.P.- Boons (1971: 15)* بعض المعايير التركيبية التي يمكن اعتمادها للفصل بين بعض الأفعال ذات الاستعمال الحقيقي والأفعال ذات الاستعمال المجازي / المجرد، يتعلق الأمر هنا أولاً بالحضور الإجمالي لبعض المفاعيل في الاستعمال المجرد. وهكذا ومن خلال ما قدمه هذا الباحث فإننا سنحصل على:

(أ) ف س₀ س₁ (E + ح س₂) :=: فعل حقيقي
 :=: ملاً زيد حقيته (E + بأقمصته)

(ب) ف س₀ س₁ (E* + ح س₂) :=: فعل مجرد.
 :=: ملاً زيد حقيته (E* + بالمفاجآت).

ونلاحظ أن بنية الفعل المجرد لا تستغني عن المتوالية: برر س₂، خلافاً لبنية الفعل الحقيقي الذي يظهر أن حضور برر س₂ اختياري فيها (لأنه يقوم بدور القرينة). وهذا يفرض بنا إلى أن المدخل الصوتي: ملاً يفرز أكثر من مدخل معجمي. مستعمل، هذا على الرغم من أن المقارنة بينهما تفيد بأن للفعلين نفس البنية التركيبية: ف س₀ س₁ ح س₂ كما أنهما يشتركان في المكون الدلالي؛ وذلك ما يبرهن عليه وجود التشابه بين البنيتين:

(أ'') س₂ يوجد في س₁ :=: الأقمصة توجد في الحقيبة
 (ب'') س₂ توجد في س₁ :=: المفاجآت توجد في الحقيبة

والفرق الملاحظ بين هتين البنيتين يقوم على التعارض: حقيقي # مجرد أو مادي # غير مادي. كما يقوم على توافر بنية الاستعمال المجرد على ح س₂ إجبارياً. إن اختبار مختلف هذه العلاقات يبين ما يلي:

- (1) إذا كان س₁ ماديا و س₂ كذلك، سنحصل على الفعل العلاجي.
 (2) إذا كان س₁ ماديا و س₂ مجردا، سنحصل على الفعل المجرد (2).
 (3) إذا كان س₁ ملتبسا (مادي أو مجرد)، فان الاختيار بين الفعلين يتوقف على تأويل س₂ ولننظر في الجملة التالية.

(ج) ملاً زيد الحقيبة بالدموع

- في هذه الحالة سيكون الفعل ملاً هنا فعلا علاجيا إذا كان زيد يبكي فوق حقيبته، وسيكون ملاً مجازيا في استعمال أدبي على اعتبار أن زيد يبكي كثيرا أثناء استعداده للسفر.
 (4) إذا كان س₁ و س₂ مجردين، سنحصل على الفعل المجرد (المستعمل مجازا):

(د) ملاً زيد نفسه بهجة

- (5) في حالة كون س₁ مجردا، و س₂ ماديا، فلن نحصل الا على الفعل المجرد:
 (هر) يماً زيد هذيانه أقوالا

حيث إن س₂ =: أقوالا تكون إما مكتوبة أو منطوقة، لكنها في هذه البنية لا يمكن أن تؤول إلا بالأقوال المنطوقة، وهذا التأويل يوجهه حضور س₁ المجرد، وبذلك فلن يكون الفعل إلا مجردا.

وفي الأمر العام فإن تمجيز الفعل *Métaphorisation*، ومن ثم استعارية البنية كلها، يتحدد من خلال توزيع الفعل مع العنصرين الرئيسيين في الجملة: س₀ اللإرادي، و س₁ الذي يمكن أن يدخل مع مفاعيل أخرى في البنية نفسها مثل سنف و ح سم. س ، ويظهر أن س₀ اللإرادي يعادل الاستعمال الحقيقي / المادي للفعل. وهو ما تصوره القاعدتان التاليتان:

- (أ) س₀ غير إرادي =: ف مجرد.
 (ب) س₀ إرادي =: ف حقيقي⁽³⁾

هذا دون أن ننسى دور س₁ في تمجيز البنية، ونخص هنا دور سنف و س₀+إنس و س ح س المجرد.

وطبعا فإننا لا نرى في هذه القواعد اطراد مطلقا، فهي مشروطة بصنف المداخل التي يُوَطرها، وحتى داخل الصنف الواحد فان تطبيقها يكون نسبيا. وهكذا نلاحظ وجود حالات يكون فيها الفعل الحقيقي مرادفا ل: س₀ اللإرادي كما هو الشأن في:

حطمت الرياح الأشجار

لكن الفعل هنا فقد طابعه السيكو-مجازي فأصبح مدخلا ماديا بلا منازع، الأمر الذي يدعو إلى القول بأن القاعدتين أعلاه لا تتعلقان الا بالأفعال السيكو-مجازية التي تمثل لها بالصورة التالية:

⁽³⁾ هاتان القاعدتان لا تطبقان إلا على صنف الأفعال النفسية / الشعورية، أما بالنسبة لأصناف أخرى من المعجم فيمكن الحصول على تأليفات أخرى.

ف س₀ غم (س + انس + سنف س + انس)⁽⁴⁾

وكل فعل لا يخضع لهذا القانون التوزيعي سيعتبر من فصيلة أخرى غير طبقة الأفعال السيكو-مجازية التي نحن بصدد دراستها هنا.

1.3 الخصيصة: ف "علاجي"

من بين الخصائص المحددة لصنف الأفعال السيكو-مجازية نذكر خصيصة ف "علاجي" التي ستظهر في عمود خاص في بعض جداولنا الحاسوبية التي تشكل قاعدة البيانات التي نركز عليها في هذا العمل. فقد بنيناها لرصد الظواهر التركيبية لهذا الصنف من الأفعال (RSP, PPRF). وهذه الخصيصة المتمثلة في الفعل العلاجي تسمح لنا بضبط بعض المعلومات الدلالية المتعلقة بأفعال هذا الصنف، وقد وضعنا لها علامتين: (+ و -)، حيث إن + في الجداول تشير إلى وجود مدخل آخر غير ذلك الموجود في القائمة المدروسة هنا و - تعني عكسها، مثلاً:

(1) افترس الذئب الخروف = + فع

(2) افترس الغضب عليا = - فع

وتتميز هذه المعلومات الدلالية التي نقدمها عن كل مدخل من هذا الصنف كونها تقوم على خصائص إجرائية: س₀ يكون في الغالب إرادياً، و س₁ = س حي. وسوف نشير إلى هذه الخصيصة كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

1.4 البنية الصغرى: س يف⁽⁵⁾

يمكن أن تدخل جميع أفعال هذا الصنف في البنية الصغرى: س₀ يف التي تعبر عن الاستعمال الدلالي المطلق لهذه الأفعال. هذا على الرغم من أن حضور س₁ في البنية الأساس يكون إجبارياً. مثلاً:

(1) أقلق (زيد + هذا الأمر) عليا

لكن:

[عليا ذ:]. * أقلق (زيد + هذا الأمر)

إن حذف س₁ = س + حي من البنية مع الاحتفاظ بالمقبولية لا يجوز إلا بتوافر شرطين:

(1) نقل س₀ إجبارياً إلى مقدمة التركيب.

(2) وضع الفعل في صيغة المضارع.

وغياب الشرط (1) يؤدي آلياً إلى غياب الشرط (2) والعكس صحيح:

(2) [عليا ذ:]. (زيد + هذا الأمر) يقلق.

لكن: [عليا ذ:]. * يقلق (زيد + هذا الأمر)

⁽⁴⁾ س غم قد يكون مصدراً مؤولاً أو صريحاً

⁽⁵⁾ يف = الفعل المضارع، ونعني به في تحليلاتنا الفعل الدال على شعور ما زال لم يتحقق في زمن إنجاز المتوالية اللسانية التي تتضمنه، في مقابل الماضي الذي يدل على وقوع شعور مع الفراغ منه.

وذلك بسبب خرق الشرط (1). وكذلك:

[عليا ذ:]. * (زيد + هذا الأمر) أقلق

نظرا لخرق القيد (2). وتبقى الجملة المتوافرة على الشرطين معا وحدها المقبولة من هذا البناء، وهي التي نطلق عليها البنية الصغرى المشتقة من البنية الأساس (1). أما فاعل البنية الصغرى فيصبح دائما اسما لا إراديا، أي غير مقيد:

(3) (كونك تفعل هذا + زيد) يدهش

كما أن الأفعال التي رأينا أنها كانت تقبل خصيصة "+" ف "علاجي" تصبح بدورها مجرد أداة أو وسيلة للقيام بالحدث:

(4) (زيد + أن تفعل هذا) يرح

فهذا التأويل أساسه العلاقة اللاإرادية بين الفعل والفاعل. غير أن هذا لا يمنع من الحصول على استعمال حقيقي إذا كان الفاعل أداة:

(5) المسمار يرح

أما المصدر المؤول المتكون من أن ج فممتنع في نفس الموقع:

* (أنك تفعل هذا) يقلق

وذلك لوجود قيود على موقعية أن ج تمنع ظهوره في بداية التركيب، وهو موقع خاص بـ: أن ج (1). وبذلك ولأسباب توزيعية صارمة يبقى المصدر المؤول (أن ج) الوحيد الذي يأخذ موقع الفاعل في رأس الجملة:

أن تفعل هذا يرح

وهكذا نرى أن البنية الصغرى: س₀ ف والبناء التوصيفي يتقاسمان بعض الخصائص التركيبية (III: I) مثلا:

(أ) الفاعل في البنيتين غالبا ما يكون لا إراديا
(ب) تقبل البنيتان معا إقحام الظرف جدا، كما في:

س₀ ف = (هذا + زيد) يقلق جدا

(و) س₀ كان صفة = (هذا + زيد) مقلق جدا

(ج) البناءان معا لا يطبقان إلا على الاستعمال المجازي، بينما نجد الاستعمال العلاجي يرفضهما تماما، ويقبل بدل التوصيف البناء لاسم الفاعل أو اسم المفعول (III، I). ولننظر إلى الجملة:

كتب زيد الدرس

اسم الفاعل: زيد كاتب الدرس

لكن:

[توصيف:]* زيد كاتب جدا الدرس

كما أن حذف س1 =: الدرس، كما في: زيد كاتب يؤدي إلى وجود بناء ملتبس يحتمل دلالتين:

(1) زيد بصدد الكتابة

(2) من عادة زيد أن يكتب، أي أن الكتابة مهنته.

ولتبيان هذا المعنى الأخير يجب نطق الجملة بفاصل صوتي بين المبتدأ: زيد، والخبر: كاتب، وليس هذا فقط ما يميز صنف الأفعال السيكو-مجازية عن غيره من الأصناف المعجمية، فهناك قوانين تداولية أخرى لم نتعرض لها في هذا العمل. هذا بالإضافة إلى الخصائص التحويلية التي تحدد الصنف بشكل عام، وهذا ما سنراه فيما يلي: علما بأن هذا الفاصل الصوتي بين مكوني الجملة ليس ضروريا في مقبولية الجملة ولا في أداء معنى التوصيف الذي يعبر عنه بهذه البنية الصغرى.

2- الخصائص التحويلية

من بين المعايير الأساسية التي أسهمت في حصر هذا الصنف من الأفعال نذكر خصيصة توزيع المصدر المؤول في موقع الفاعل. وقد أبان هذا المعيار عن اجرائية كبيرة أدت إلى حصر جميع أفعال الصنف بشكل جعلها تتميز بدقة عن بقية أفعال المعجم العربي المتميزة بخصائص أخرى مخالفة. وقد دفعنا وجود هذا الاطراد في قبول الخصائص التركيبية إلى تخصيص هذا الفصل لدراسة المصدر في اللغة العربية عامة، والمصدر المؤول بشكل خاص: تحديد أصله الاسمي (1.2)، تحديد أدوات السبك التي حصرناها في (أن) للمصدر المؤول الذي جاء على نمط الإنشاء الطلبي، و(أن) التي تسبق المصدر المؤول الذي جاء على نمط الكلام الخبري، كما سنعالج ظاهرة التمسك (2.3)، واختزال المصدر المؤول (2.3.2). وسوف نختم هذا الفصل بمعالجة بعض الخصائص التركيبية المتعلقة ببنية المصدر المؤول، وخاصة ظاهرة التهيكال (2.3).

سنقوم بمراجعة ما ورد في بعض الدراسات المتعلقة بالمصدر المؤول مقترحين بدائل جديدة تتلاءم مع متطلبات المعالجة الصورية لأنظمة اللغات الطبيعية، ومن بين القضايا التي سنقوم بمراجعتها نذكر وضعية اسم الموصول "ما" التي يعدها النحاة وكذا بعض الدراسات حول اللغة العربية حرفا مصدريا⁽⁶⁾. لكننا نرى أنها اسم موصول يلحق صلته دون حاجة إلى موصول *Antécédent* وهذا يعني أن "ما" ضمير يحيل على مرجع لساني داخل الجملة قد يكون ظاهرا أو مضمرا كما سنبين بعده. خلافا للحرفين المصدريين "أن" و "أن" اللذين نرى أنهما مجرد حرفين مصدريين يقومان بدور الربط بين فعل أساسي وأحد عناصره الاسمية التي جاءت على شكل مكون جملي تابع.

وإذا كنا نجد عند النحاة نوعين من الموصولات الاسمية والحرفية فيجب أن تصنف ما في خانة الموصولات الاسمية دون الحرفية، ذلك لأن الموصولات الحرفية تعد أدوات للربط بين جملة رئيسية وأحد عناصرها الذي نطلق عليه هنا: المصدر المؤول، وهو دائما على شكل جملة لها محل من الإعراب بتعبير النحاة، خلافا للموصولات الاسمية التي تعد عناصر اسمية لها محل من الإعراب، وذلك من حيث إنها تعوض أسماء عادية في البناء الذي تظهر فيه مكان أحد الحرفين المصدريين: أن أو أن. مثلا:

⁽⁶⁾ ينظر عمرو حلمي إبراهيم 1978 (المراجع)

يسر عليا (ما كتب زيد).

حيث تقوم ما بدور المفعول به للفعل كتب⁽⁷⁾، ولا يكن إبراز هذا المفعول مع الإبقاء على ما بارزة في البنية نفسها:

* يسر عليا ما₁ كتب زيد الدرس₁⁽⁸⁾

وذلك لظهور عنصر واحد مرتين في البنية. ويؤكد دورها الإضماري هذا عدم قبولها الدخول على فعل لازم واقع في موقع المصدر المؤول:

* يسر عليا ما جلس زيد

وذلك لانعدام وجود الاسم الذي تعوضه في البناء لتصبح ضميرا له، الأمر الذي يفرغها من محتواها كضمير. والنتيجة هي لا مقبولية الجملة كلها. هذا يعني أن ما لا يمكن أن تكون في اللغة العربية الا ضميرا دالا، كما يعني أنها لا يمكن أن تقوم بدور أداة السبك رغم شغلها ظاهريا نفس الموقع التوزيعي الذي تشغله هذه الأدوات.

2. 1 الأساس الاسمي للمصدر المؤول

لقد أصبح من المسلمات الأولى في جميع الاتجاهات اللسانية الصورية وفي جميع اللغات أن المصدر المؤول اسم أو مجموعة اسمية (مج س). من جهتنا نبرهن على هذه الحقيقة باللجوء إلى توظيف الخصائص التوزيعية التي تحدد الاسم في اللغة العربية. ولبلوغ هذه الغاية فإننا سنستحضر اسما مصدريا (سص) *N* *complémenteur* يتميز بخصيصة توزيعية مطردة تجعل منه عنصرا متبوعا اجباريا بمصدر مؤول، أو بمصدر عامل. وستنشأ عن هذا الوضع علاقة خاصة يقوم فيها (سص *Ncomp*) بوظيفة اسم الصلة *antécédent* بينما يقوم المصدر المؤول بدور الصلة. والرابط بينهما هو الحرف المصدرية أن أو أن مثلا:

(1) تقلق زيدا (فكرة أنك ستسافر)

(2) تحير عليا (الرغبة في أن تفعل هذا)

إن إدماج سص =: فكرة في (1)، و سص =: الرغبة في (2) دون أن ينعكس ذلك على دلالة الجملة يجعلنا نصوغ الفرضية التالية: كل مصدر مؤول في اللغة العربية قابل للاطناب بهذا الصنف من الأسماء من المصدرية من نوع: الفكرة، الحقيقة، الأمل، الخ. (Ch. Leclère 1971):

ويذكرنا هذا النوع من سص بنوع آخر من الأسماء نطلق عليه الأسماء التصنيفية *noms classifieurs* التي استخدمها *Z. Harris* في تحليلاته المختلفة للمكون الاسمي في اللغة الإنجليزية. مثلا: الأمة تمثل في نفس الوقت الفتاة، السمراء، العجوز، الخ. وبشكل عام فإن المصدر المؤول يعيد إنتاج المعنى نفسه المعبر عنه في سص. هذا النوع من الأسماء يظهر أيضا مع المصدر العامل المشتق حتما من المصدر المؤول. مثلا:

⁽⁷⁾ سنوظف هنا رموزا جديدة تتناسب مع وظائف العناصر في بنية المصدر المؤول، وتتميز بالحق رمز جديد يميزها عن

استعمالها مع عناصر البنية الأساسية

⁽⁸⁾ سبب امتناع هذه البنية راجع إلى ظاهرة الحشو، حيث إن ما₁ = الدرس₁

(أ) تقلق زيدا (فكرة سفرك)
(2 ب) تخير عليا (الرغبة في فعلك هذا)

ويمكن وضع التمثيل الصوري للحالتين بالشكلين:

مج س =: سص ((أن + أن) ج + فص س₀ ك)

ونظرا للتموقع الإجباري ل: سص في مقدمة المصدر المؤول باطراد فانه يحمل الحركة الإعرابية المناسبة للوظيفة التي يشغل مكانها مج س بأكمله:

(أ) مج س =: سص في حالة الرفع
=: تفرح عليا (حقيقة أنك نجحت)₀
لكن:
* تفرح عليا حقيقة أنك نجحت

وذلك بسبب تغيير الحركة الإعرابية التي لحقت سص =: حقيقة.

(2) س₁: سص في حالة النصب
=: يكره زيد حقيقة أنك ضد أخيه
لكن:

* يكره زيد حقيقة أنك ضد أخيه

وذلك بسبب استبدال النصب الخاص بالمفعول بحركة الرفع .

أما المصدر المؤول في هذه التراكيب فهو مجرور إجباريا، وذلك ما يفرضه عليه موقعه في البناء حيث يشغل وظيفة المضاف اليه بالنسبة ل: سص المضاف .

نستنتج من هذا أن مكوي مج س =: سص أن ج يشكلان وحدة تركيبية متكاملة غير قابلة للتجزئ، ولذلك جاز له باعتباره مكونا اسميا أن يستبدل كليا باسم غير مقيد (س غم). فكلما كان لدينا مصدر مؤول، سواء بشكله البسيط أو بهذا الشكل المركب، جاز استبداله باسم غير مقيد. لأن هذين العنصرين يوجدان دائما في توزيع تكاملي وللدبرهنة على تماسك مج س = سص أن ج تجري عليها اختبار الاستفهام. لدينا الجملة التالية:

تغضب عليا (حقيقة أنك ستسافر)₀

[سؤ:]. ماذا يغضب عليا؟

[جو:]. حقيقة أنك ستسافر

لكن:

(جو.): * حقيقة

وهذا يدل على أن سص لا يمكنه مطلقا الانفصال عن مغايره، فهما معا يرتبطان بعلاقة التعريف التي جاءت على شكل إضافة (2.1.2). وهذا يعني أن سص لا يجد مكانه الطبيعي في اللغة العربية إلا في موقع المضاف بالنسبة للمصدر المؤول. ونحن بهذا نقترح من تحليل *M.Gross* (1978)، الذي يؤكد على أن الإطار الطبيعي لدراسة المصدر المؤول في الفرنسية هو سص. وقد صاغ هذا الرأي في القاعدة التالية:

(pro-Modif) Règle

حيث إن *Pro* اسم إشارة مفترض في أساس بنية المصدر المؤول للقيام بدور أداة التعريف فيه. ومن جهتنا نؤكد - بالنسبة للغة العربية - على أن اسم الإشارة لا يمكن أن ينجز أو ينطق به بأي شكل من الأشكال قبل المصدر المؤول، بل إن كل ما يسمح به نظام هذه اللغة هو سص فقط. وما دمنا نعتبر سص أن ج مركبا اسميا كامل الاسمية، فاننا يجب أن نبحث لهذا الاسم عن أداة التعريف في المصدر المؤول. ترى هل يمكننا افتراضه في بنية هذا المصدر؟ إن المطلوب الآن هو البحث عن المعرف كيفما كان نوعه ومهما اختلفت وظيفة المصدر المؤول في التركيب، هذا ما سنراه في الفقرة اللاحقة.

1.1.2 المعالجة التركيبية ل: سص

إن التعريف خاصية توزيعية أساسية في الأسماء، ولذا لا يمكن اعتبار الكلمة اسما إلا إذا كانت تقبل أحد المعارف اللغوية، ذلك لأننا نعتبر أن أقل ما يمكن أن يتكون منه الاسم هو التعريف قبل الاسم وهو ما يعبر عنه بالمدخل (الوحدة المعجمية)، ويتم ذلك بالنسبة للغة العربية بإحدى الصور التالية: ال، التنوين، الإضافة⁽⁹⁾. ومن خصائص الاسم أيضا قبوله علامة الجر، وهذه الأخيرة تنتج في الإضافة عن حذف حرف الجر قبل المضاف إليه. ولهذا ستكون علامة الجر مرادفة للحضور الفعلي والصورى لحرف الجر قبل الاسم، سواء كان حرف الجر بارزا أم مضمرا.

سيمكننا هذا من أن نفترض في بنية كل مج س =: سص أن ج حرف جر يعمل الجر نظريا في المصدر المؤول. وهذا يدفع بدوره إلى افتراضها في البنية الجمالية للمصدر المؤول ولكن علامة الجر إجبارية وهي لا تظهر إلا بعد تطبيق عملية التمسيد التي تلحق إجباريا بكل مصدر مؤول. مثلا: تعلق عليا فكرة أنك ستسافر

[تمصدر]: تعلق عليا فكرة سفرك

حيث إن فص =: سفر لا يمكن أن يحصل على علامة أخرى غير علامة الجر، وإلا:

* تعلق عليا فكرة سفرك

وهذا يوحي بأن المصدر المؤول سواء جاء على شكل أن ج، أو على شكل أن ج يكون إجباريا بعلامة الجر المضمرة، وذلك لأنه واقع موقع المضاف إلى سص في سص أن ج. والعلاقة التي تربط بين سص أن ج ستكون علاقة الإضافة المحضة. ويمكن علامة الجر أن تصبح بارزة بإجراء بعض التغييرات الصورية على المجموعة الاسمية التي يدخل فيها، كما في:

تعلق عليا (الفكرة + فكرة) بأنك ستسافر

⁽⁹⁾ جمعت خصائص الاسم في بيت ابن مالك:

بالجر والتنوين والندا وال * ومسند للاسم تمييز حصل

وما أن المصدر المؤول يمكن أن يقع مضافا إليه، فهو ضمينا يقبل حركة الجر كباقي الأسماء العادية.

حيث تم إبراز حرف الجر =: ب الذي يتزامن ظهوره إجباريا مع ظهور أداة التعريف في سص =: الفكرة. كما أن حذف حرف الجر وحده دون أداة التعريف يؤدي إلى لا مقبولية الجملة:

* تقلق عليا (الفكرة + فكرة) أنك ستسافر

والنتيجة نفسها نحصل عليها إذا حذفنا أداة التعريف مع الابقاء على حرف الجر :

* تقلق عليا فكرةً بأنك ستسافر

إن الوسيلة الوحيدة لإعادة المقبولية إلى هذا التركيب تتمثل في التعامل معها (ح) و (تع) بالتساوي: إما بالإبقاء عليهما معا، وأما بحذفهما معا. وحذفهما يؤدي حتما إلى الإضافة المحضة:

[ح ذ]، [تع ذ]: تقلق عليا فكرة أنك ستسافر

وفي هذه الحالة يعتبر المصدر المؤول معرفا ل: سص الذي يحتل رتبة المضاف. ويعمل سص الجر في المصدر المؤول نيابة عن حرف الجر المحذوف لضرورة الإضافة المحضة .

وقد لاحظنا أثناء تتبعنا لهذه الظاهرة في اللغة العربية أن بعض أنواع سص لا تضاف مباشرة إلى مغايراتها (= المصدر المؤول)، وذلك لاستحالة تطبيق عملية حذف حرف الجر مع أداة التعريف. وقد سقنا لذلك أمثلة نعيد كتابتها هنا :

تفرح زيدا الرغبة في أن يفعل علي هذا

لكن:

[تع ذ]، [ح ذ]: * تفرح زيدا رغبةً أن يفعل علي هذا

وهذا يبين أن سص يعرف صورتين في اللغة العربية :

(1) - مج س، مكونة على نمط الإضافة المحضة التي تولد بحذف أداة التعريف وحرف الجر، وتسمى إضافة مباشرة *Annexion directe*

(2) - مج س، مكونة على نمط إضافة غير مباشرة وهي تلك التي يستحيل فيها الاستغناء عن التعريف وحرف الجر .

ونقترح هنا اختزال هاتين الصورتين المتكاملتين إلى شكل أساسي واحد :

I مج س =: تع سص ح أن ج

II مج س =: (تع ذ .)، ح ذ .): سص أن ج

حيث إن *II* تشتق من (*I*) بتطبيق عملية الحذف على تع وح للحصول على المركب الإضافي المكون من سص و أن ج. وهذا ما يؤدي بنا إلى كتابة المصدر المؤول في اللغة العربية على الشكل التالي :

مج س =: (أن ج + أن ج)

أما تع فإنه يضم إجباريا باستمرار في بنية المصدر المؤول، ذلك لأنه لا يعرف أي تحقق صوتي في هذه البنية. وقد دعا إلى هذا الافتراض الطبيعة الجمالية للمصدر المؤول كما برهنا عليها أعلاه.

ويقوم المصدر المؤول الذي حددنا صورته أعلاه بمختلف الوظائف التركيبية في الجملة العربية، وذلك دون الالتفات إلى حضور سص أو غيابه لأنه عنصر قابل للحذف باطراد دون أن ينعكس ذلك على دلالة الجملة. فهو قد يكون فاعلا أو مفعولا مباشرا أو غير مباشر، نائب فاعل، مضافا إليه، الخ.⁽¹⁰⁾ وفي جميع الحالات فإن أداة التعريف المصدرية تبقى مضمرة في بنيته الداخلية نظرا لطابعه الجملي، ولا يمكن أن تصبح بارزة إلا بعد أن يؤول إلى مصدر عامل (قبل المصدر) (2.3.1) لدينا المثال :

يخزن زيدا أن يسافر علي إلى فرنسا
[مص:]: يخزن زيدا السفرُ علي إلى فرنسا

لكن:

* يخزن زيدا ال أن يسافر علي إلى فرنسا

مرفوضة بسبب ظهور ال في بنية المصدر المؤول قبل إجراء عملية التمصدر. هناك إذن تخارج مطرد بين ال و أن، الأمر الذي جعلنا نفكر في اعتبار الحرف المصدرية نفسه أداة تعريف للمصدر المؤول. وقد أوعز لنا بهذا الافتراض التقارب الصوتي الذي نلاحظه بين ال و أن. ونعتقد أن هذه الفرضية قابلة للتحقيق في إطار دراسة دياكرونية للتعريف في اللغات السامية .

ومن جهة أخرى فإن إطلاق النحاة مصطلح الموصول الحرفي على أن و أنّ بجميع أشكالها الصوتية- يوحى أيضا بأنهم ربما كانوا يرون أنه يحمل شحنة تعريفية؛ ذلك لأن مصطلح موصول (وهو مخصص لبعض الضمائر الاسمية في اللغة العربية) لا يمكن توظيفه الا في وصف المورفييمات التي لها قيمة تعريفية. وهذا لا يتعارض مع اعتبار هذه المورفييمات حروفا للربط فارغة دلاليا كما ترانا نبرهن عليه في هذه الدراسة.

2.1.2 سص =: كون

تقبل أفعال هذا الصنف في مجموعها سص =: كون ليشغل مكان المضاف في بنية المصدر المؤول، وهو عنصر مغاير للحرفين المصدريين: أنّ و أن رغم وجود علاقة إطناب حقيقية بينهما يمكن وصفها كما يلي:

(أن + أن) ج = كون ج

ويتميز العنصر كون بالخصائص التالية:

(1) كون تتخارج باطراد مع أنّ و أن في المصدر المؤول الواقع فاعلا :

(كونك تقول هذا) يخبر عليا

لكن :

* (كون (أنّ + أن) ك تقول هذا)0 يخبر عليا

(2) خلافا لبقية أنواع سص نجد كون لا تضاف أبدا إلى المصدر المؤول ذي الحرف المصدرية البارز؛ وهذا يعطي الانطباع بأن "كون" حرف مصدرية عام ذو قيمة تركيبية تعادل أنّ وأن .

⁽¹⁰⁾ نشير إلى أن سص يحذف في العربية المعاصرة ليبقى المصدر المؤول حاملا لكل العلامات الصرفية (الإعرابية) الافتراضية التي يحددها موقعه الوظيفي في الجملة.

(3) خلافا لبعض سص التي رأينا أعلاه نجد كذلك كون تحذف إجباريا بعد إجراء عملية التمسدر على المصدر المؤول الذي تظهر فيه (2.3)؛ ولنقارن بين الجملتين :

(1) تغضب عليا فكرة أن تسافر

(2) يغضب عليا كونك تسافر

اللتين تتمصدران بشكل مختلف: سص في (1) لا يحذف:

تغضب عليا فكرة سفرك

بينما يحذف كون إجباريا من (2):

يغضب عليا سفرك

لكن :

* يغضب عليا (كون + كونك) سفرك

وذلك بسبب استمرار حضور كون في البناء المتمصدر مما يعني أن كون لا تحضر الا في حالة المصدر المؤول؛ وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه حين اعتبرنا كون أداة سبك من نوع خاص، وما يلي يؤكد هذا الرأي:

(4) يمكن أن تظهر كون في بناء المصدر المؤول بعد سص تماما كما هو الشأن مع أن وأن، مثلا :

تقلق عليا فكرة كون هند سترحل

حيث نلاحظ أن "كون" تحتل مكان الحرف المصدرية أن أو أن. وذلك يؤكد أنها توجد في توزيع تكاملي مع الحرفين المصدريين .

(5) يضاف "كون" إجباريا إلى فاعل المصدر المؤول الذي يقبله، مثلا:

يؤسف عليا كون هند سترحل

إن موضوعة سص =: هند بعد فعل المصدر المؤول فص =: سافر يؤدي حتما إلى لا مقبولية الجملة:

* يؤسف عليا كون سافرت هند

ونلخص وضعية كون بالبناء الصوري التالي:

مع س =: كون ج

حيث يظهر أن كون عنصر أساسي في البناء الأساسي للمصدر المؤول، وهو يقوم فيه بدور مزدوج: سص، وكحرف مصدرية: أن أو أن.

2.2 الحروف المصدرية

لقد بينا أن اللغة العربية لا تتضمن الا حرفين مصدرين هما: أن و أن، بالإضافة إلى مغايرتهما كون وهاتان الأداتان تقومان بدور إدماج جملة في أخرى بهدف بناء نوع من الأسماء أطلقنا عليه المصدر المؤول:

- أن وسيلة إدماج جملة المصدر المؤول التي جاءت على نمط الإنشاء الطلبي، وصورتها هي:

(أن ج) 0 ف س 1 أو ف س 1 (أن ج) 0

- أن لإدماج المصدر المؤول الذي جاء على نمط الكلام الخبري والذي صورته الوحيدة هي:

ف س 1 (أن ج)

وفي الحالتين معا فإنه يمنع وقوع المصدر المؤول الفاعل مباشرة على يسار الفعل الرئيسي في الجملة:

* ف (أن + أن) ج 0 س 1

وتتحكم الشحنة الدلالية للفعل الرئيسي في البنية في اختيار إحدى الصورتين. وهكذا فان الأفعال الدالة على احتمال أو رغبة تختار المصدر المؤول المكون من أن ج، في حين أن الأفعال الدالة على تأكيد تختار أن، وهذه الشحنة الدلالية الأخيرة موجودة كذلك في أن. إذ يمكن دائما إطنابها بفعل من نفس الفصيولة الدلالية. ومن هنا جاء المصطلح النحوي: أن حرف توكيد، وتعرف أن صورة أخرى يقع فيها اختزال أحد مقاطعها، ويطلق على هذا النوع أن الخفيفة علما بأننا نعتبر أن بين هذين الحرفين علاقة اشتقاقية يتم بموجبها إجراء عملية حذف المقطع الأخير من أن تطبيقاً لمبدأ صواقي الموسوم بـ *Apocopé* وذلك بالرغم من عدم وجود أي فرق توزيعي بينهما. فالفعل الذي يختار أن هو نفسه الذي يختار أن-مخ .

وتتميز الأفعال التي ندرسها بقبولها لنوعي المصدر المؤول المشار إليهما أعلاه: في مجال الفاعل أن ج، أن ج. ولا نجد لهذا الاطراد استثناء الا في الحالة التي يتدخل فيها زمن الفعل في تحديد مقبولية بعض المداخر كما نلاحظ في:

سر عليا (* أن تجيء + أنك جئت) 0

هذا التعثر الذي يطرأ على مقبولية هذا النوع من التراكيب يبين أن زمن الفعل الرئيسي يتحكم إلى حد كبير في تحديد صيغة *Mode* المصدر المؤول⁽¹¹⁾.

2. 2 1 بنية أن ج

عندما يختار الفعل الرئيسي أن في بنية هذا الصنف، فان هذا الحرف يتبع بفاعل المصدر المؤول، وهذا الفاعل يحمل اجباريا علامة النصب، وذلك لوجوده في موقع توزيعي خاص، مثلا:

أحزن عليا أن زيدا سافر

حيث إن زيدا يعد في نفس الوقت فاعل المصدر المؤول واسم أن. وكل تغيير اعرايي يلحق آخر هذا الفاعل / المبتدأ يؤدي إلى لامقبولية الجملة:

* أحزن عليا أن زيد سافر

كما أن أن ج يجب أن يتموقع بعد المفعول به المباشر في البنية، أي في نهاية الجملة. وكل تغيير يطرأ على هذه الوضعية يعرض الجملة للامقبولية:

¹¹ ينظر ابن يعيش، ج 8، ص: 77، حيث يقول: «(فصل)، قال صاحب الكتاب: والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة أو مخففة... إلخ.

* أحزن عليا أن سافر زيد

كما أن نقله إلى رتبة ما بعد الفعل الرئيسي وقبل المفعول به يؤدي إلى نفس النتيجة:

* أحزن أن زيدا سافر عليا

والتفسير الذي نقدمه لهذه الوضعية الأخيرة هو أن مقدمة التركيب لا يمكن أن تظهر فيه إلا أن التي تسبق الأبنية التابعة كما هو الأمر في ان، مثلا :

زيد مريض =: إن زيدا مريض

لكن :

* أن زيدا مريض

لأن الجملة بعد أن تابعة ومرتبطة بمصدر عامل (1.3.2)، كما أن الاسم الذي تدججه يوجد في توزيع تكاملي مع الاسم غير المقيد (I.I) .

2.2.2 بنية أن ج المخففة

كما هو الشأن مع أن ج نجد المصدر المؤول المسبوق بأن المخففة يدمج جملة خبرية، هذا مع وجود اختلاف ظاهري بين بنيتي الجملتين. ونلخص هذا الاختلاف في ما يلي :

(أ) أن المخففة تتبع مباشرة الفعل في المصدر المؤول. مثلا:

سر عليا أن (ذهب + سيذهب) زيد

وإظهار الفاعل مباشرة بعد أن يؤدي إلى لا مقبولية الجملة:

* سر عليا أن زيد ذهب

ويؤكد النحاة على أن أن المخففة، باعتبارها مغايرا ل: أن الثقيلة، تعمل في اسم آخر غالبا ما يكون مضمرا في بنية المصدر المؤول، وهذا العنصر هو الذي يقوم بدور اسم أن المخففة ويجب أن يكون هذا الاسم مخالفا للفاعل البارز في بنية المصدر المؤول، ويتعلق الأمر هنا باسم يدل عليه سياق الجملة ودلالته غير محددة اي قابلة للاطلاق على كل اسم في المعجم، ويقدره النحاة بالشأن، أو الأمر. وهو اسم لا ينطق لكنه يفترض. ولا نعرف لهذا الاسم في اللغة العربية أي تحقق صوتي تجوز به مقبولية الجملة. بل إن ابرازه قد يعرقل هذه المقبولية كما في:

سر عليا أن (E + * الشأن) ذهب زيد

ومع ذلك فإننا نضع لهذا البناء الصورة النظرية التالية:

ف س₁ أن-مخ (الشأن) ₀ فص صس_W (12)

(ب) تعرف متوالية أن - مخ نفس الوضع الرتبي الذي جاءت عليه أن ج، من حيث إنها كذلك تتموقع اجباريا في نهاية التركيب. مثلا:

أدهش عليا (أن سافر زيد) .

لكن :

* (أن سافر زيد) أدهش عليا

وذلك نتيجة نقل س₀ = أن سافر زيد إلى مقدمة التركيب .

(ج) لا يخضع الفعل في بنية أن - مخ لأية قيود زمنية جهوية، فهو يأتي في سائر الأزمنة باستثناء المضارع المنصوب الذي يعتبر خاصا بأن الخفيفة أن ج :

سر عليا أن - مخ (سافر + يسافر) زيد

2.2.3 بنية أن ج

يتميز هذا الحرف المصدرى عن سابقه بنوعيه بمسكوكية زمن / جهة الفعل الذي يدخل في بنية المصدر المؤول الذي يدغمه. كما يتميز بقضايا أخرى نعروض لها في ما يلي:
(أ) أن يتبع إجباريا بالفعل المضارع المنصوب، وهذه الحالة الإعرابية ناتجة عن وجود أن الخفيفة الناصبة للفعل المضارع. مثلا:

يقلق عليا أن يسافر زيد

ويلحق بهذا القيد عدم سبق الفعل المضارع هنا بأي علامة زمنية أو جهوية :س، سوف، قد، الخ وهي علامات ناقلة للفعل إلى المضارع / المستقبل، علما بأن هذه الأدوات، كما رأينا، مطردة مع أن - مخ. وأي تغيير يلحق هذا القيد يؤدي بشكل آلي إلى نقل أن إلى أن-مخ، وبالتالي إلى نقل المصدر المؤول من فصيلة الإنشاء الطلبي إلى فصيلة الكلام الخبري. لدينا الجملتان :

يقلق عليا (أن يسافر + أن يسافر) زيد

اللتان نعتبرهما معا مقبولتين، لكن مع فارق في الصيغة الجهوية : *Mode* أن يسافر زيد نمط إنشائي، و أن يسافر زيد نمط خبري. والملاحظ هنا هو ذلك التخارج المطرد والإجباري بين علامة النصب وبقية أحرف المضارعة، فالجملة :

يقلق عليا أن - مخ (س + سوف + قد) يسافر زيد

لكن :

¹² نعتقد أن هدف النحاة من افتراض هذا الاسم هو تقريب أن المخففة من بنية أن ج، وإلا فليس هناك ما يدعو إلى تقدير اسم صس لا يعرف أي تحقق في الكلام ، وقد كان بالإمكان تبني فرضيتهم هذه في حالة اعتمادها نظرية تقديرية تسند دورا للبنيات النظرية، آنذاك كنا سنعتبر هذا تفسيرا، لكن الأمر ليس كذلك. لذلك نحتاج إلى مراجعة كل العمليات التقديرية التي جاءت في كتب النحو العربي لنرى أن كانت قادرة على صياغة أسس نظرية تفسيرية حقيقية.

* يقلق عليا أن (س + سوف + قد) يسافرُ زيد

وذلك بسبب إبراز علامة النصب على الفعل المضارع المسبوق بإحدى علامات المضارعة. وهذا يعني أن دور هذه العلامات يتمثل جزئياً في تغيير صيغة المصدر المؤول، إذ تنقله من الإنشاء إلى الخبر. وبهذا سنصل إلى الصور التالية:

مج س = أن ف س. W: مصدر مؤول طلبي .
مج س = أن - مخ س. W: مصدر مؤول خبري .

وقد دفعنا هذا الاطراد في التعبير بحالة النصب عن صيغة الإنشاء إلى ربط مفهوم الطلب بالحركة الإعرابية بدل ربطه بالفعل الرئيسي أو بأن وحدها. يؤكد هذا الرأي أنه لا يوجد في اللغة العربية فعل مضارع منصوب لا يكون مسبوقة بأن ظاهرة أو مضمرة، وبالتالي فلا يوجد في اللغة العربية فعل مضارع منصوب خارج المصدر المؤول الطلبي .

ب) خلافاً لـ: أن ج و أن-مخ نجد المصدر المؤول المسبوق بـ: أن يتميز بجرية التوقع في البنية الرئيسية لـ: فنفس، فهو يوجد في نهاية التركيب كما رأينا أعلاه، أو في البداية. كما في:

(أن سافر زيد). يقلق عليا

ولا نرى بين النوعين أي فرق دلالي باستثناء الاختلاف الأسلوبي الذي يسند للجملة دوراً دلالياً ثانوياً .

ج) أن ج تختلف كذلك دلالياً عن أن ج وعن أن-مخ ج. هذان الخياران يحملان خبراً يعبران من خلاله عن نوع من التأكيد أو التقرير، وذلك لأنهما في الأصل جملتان خبريتان، بينما أن ج تعبر عن احتمال وقوع حدث أو شعور، أي أن الحدث أو الشعور في هذا البناء ينطق به بينما هو لا يزال في محيلة المتكلم أثناء عملية التواصل، ومن هنا جاء تصنيف أن ج في باب الإنشاء خلافاً للنوعين الآخرين اللذين ينطق بهما بعد إنجاز الحدث وتحققه .

4.2.2 زحلقة المصدر المؤول الواقع فاعلاً

سبق القول بأن المصدر المؤول الواقع فاعلاً لا يمكنه إطلاقاً أن يأخذ موقعه في الرتبة الطبيعية المخصصة لهذه الوظيفة في الجملة العربية، أي بعد الفعل الرئيسي:

ف س 0 س 1
لكن: * ف ((أن + أن)) ج 0 س 1

وقد أشرنا كذلك إلى أن نقل المصدر المؤول إلى مقدمة الجملة (أن ج) أو إلى مؤخرتها (أن ج وأن - مخ ج) لا يؤدي إلى أي تغيير دلالي يذكر، ذلك لأن الأمر يتعلق فقط بتنويع أسلوبه ليس له أي أثر على العلامات الإعرابية للعناصر داخل الجملة. ونعتقد بأن الذي يسمح بهذا النقل هو غياب علامات المطابقة الإعرابية بين الفعل الرئيسي وفاعله أي المصدر المؤول. فالفعل الرئيسي في حالة المصدر المؤول الفاعل يسبق إجبارياً بالسابقة ي وفي الزمن / الجهة المضارع، وباللاحقة 0 في حالة الزمن / الجهة الماضي. ونعلم بأن السابقة ي في حالة الفاعل المصدر المؤول، تكون علامة تطابق مع الفاعل المذكور الغائب المفرد مثلاً:

يكتب زيد المدرس
لكن: * يكتب هند المدرس

وذلك نتيجة غياب التطابق بين الفعل وفاعله المفرد المؤنث، أما وجود التطابق بينهما فيعطينا:

تكتب هند المدرس

يتوزع الفعل في الزمن الماضي مع لواحق مختلفة من بينها الياء في حالة الفاعل المفرد المذكر، التاء في حالة المفرد المؤنث، والواو في حالة الجمع المذكر، الخ. لكن الأمر يختلف مع وجود الفاعل المصدر المؤول حيث لا نجد إلا سابقة واحدة في حالتي المصدر المؤول: أن ج، و أن ج، وهذا في الزمن المضارع (أنيبت) والماضي، لنأخذ هذا المثال:

(يبحر + حير) عليا (أن هنداً سافرت لوحدها)

حيث إن الفعل لا يحمل أي علامة تطابقية مع س₀ = أن هنداً سافرت وحدها. وهذا على العكس تماماً مما يحدث مع الفاعل الاسم غير المصدر. أما الجملة مع سابقة أخرى أو لاحقة أخرى غير مقبولة:

* (أ + ن + ت) يبحر عليا (أن هنداً سافرت لوحدها) .

وتبقى الوضعية على ما هي عليه مع المصدر المؤول أن ج الذي يتميز بإمكانية نقله إلى مقدمة التركيب:

(أن تجيء) يبحر عليا

لكن:

* (أن تجيء) (أ + ن + ت) حير عليا

إن غياب علامات المطابقة الإعرابية بين الفعل وفاعله المصدر المؤول والاقتصار على حضور مورفيم واحد للمطابقة الإعرابية يجعلنا ننظر إلى هذا البناء باعتباره تحقيقاً لظاهرة الزحلقة التي تتمثل في نقل الفاعل من مكانه الطبيعي في رتبة البناء الأساسي مع غياب علامة المطابقة بين الفعل وفاعله. (انظر تفاصيل أخرى عن الظاهرة في *M. Gross: 1975: 91*).

وفعلاً فإن الجمل التي تأتي على هذا البناء تمثل بعض خصائص هذه الظاهرة، نذكر من بينها:
نقل المصدر المؤول الفاعل إلى منطقة أخرى خارج الرتبة العادية لهذه الوظيفة أي بعد الفعل مباشرة .

- ظهور مورفيم موحد على شكل ضمير الغائب (الياء) خالي المرجع اللساني، لا يجيل على أي شيء في الجملة ولا يتطابق مع أي عنصر فيها ولا مع أي عنصر من عناصر المصدر المؤول. يتعلق الأمر إذن بضمير / حرف فارغ دلاليًا. وبذلك نحصل على الصورة التي تجمع كل أنواع الجمل ذات المصدر المؤول:

يف س₁ (أن + أن) ج (أو) (أن س₀ W). يف س₁

وفي السياق نفسه نجد أن الجمل ذات البناء المشار إليه هنا، يمكن أن تسبق بضمير الغائب على الشكل التالي:

إنه يقلق عليا (أن تجيء + أنك جئت)

ونلاحظ أن الضمير في إنه لا يؤدي إلى تغيير في بناء الجملة، كما أن حرف التوكيد ان الذي يقحمه، والمعبر عن معنى التوكيد في الجملة الرئيسية لم يمنع ظهور المصدر المؤول الطلبي أن ج مع نفس الفعل الرئيسي. وما ذلك إلا لأن ضمير الشأن هنا لا يتحدد بمرجع لساني واضح في البناء، لا في الجملة الرئيسية ولا في الجملة التابعة ونشير إلى أن هذا الضمير يتمتع مع المصدر المؤول بأن ج الواقع في مقدمة التركيب:

* انه (أن تحيء). يقلق عليا

والشيء نفسه يلاحظ في البنية ذات الفاعل غير المصدرية:

* إنه يكتب زيد المدرس

والبناء الوحيد الذي يتحقق فيه تخلف المصدر المؤول عن مكانه هو الذي يكون فاعله مصدرا مؤولا.

إذا صحت تحليلاتنا أعلاه، يمكن القول بأن كل فاعل مصدر مؤول في اللغة العربية ناتج عن تطبيق إجباري لقاعدة الزحلقة، وهذا دون التفرقة بين المصدر المؤول الطلبي أو الخبري .

3.2 السبب

يركز النحاة على عملية تأويل المصدر المؤول بالمصدر الصريح العامل، ولذلك فإن كل مصدر مؤول من هذا النوع يؤول حتما إلى مصدر عامل، لدينا المثال:

يجير عليا (أن يفعل زيد هذا)

الذي يرتبط بالبنية ذات المصدر العامل:

=: يجير عليا (فعل + الفعل + فعل) زيد هذا

وهنا نجد أن عمليات كثيرة قد طبقت:

الحذف الإجباري الذي لحق الأداة المصدرية، وبهذا نجد أن:

* يجير عليا أنّ (فعل + الفعل + فعل) زيد هذا

نتيجة حضور أن بعد إجراء عملية التمسيد .

ظهور أداة التعريف قبل المصدر العامل: ال، التنوين، والإضافة، علما بأن جميع أنواع التعريف تتخرج مع المصدر المؤول: أن ج أو أنّ ج (2. 1. 2).

المصدر المؤول لفعل المصدر المؤول إلى تع مصدر. وهذا المصدر تتمتع معه جميع أنواع اللواحق الدالة على الزمن والشخص والعدد .

تعرف اللغة العربية نوعين من المصادر: عامل ويشتق من المصدر المؤول، وغير عامل ويشتق من الفعل غير المصدر المؤول، مثلا:

ضرب زيد عليا ضربا

وهذا النوع من المصادر لا تربطه أية علاقة بالمصدر المؤول:

* ضرب زيد عليا أن يضرب

ويطلق على المصدر المشتق من المصدر المؤول المصدر العامل لأنه يعمل عمل فعله الذي اشتق منه. وهذا الربط يعتبر وسيلة إجرائية للتمييز بين النوعين من المصادر في اللغة العربية. فإذا كان بالإمكان الحصول على المصدر الصريح العادي بتطبيق بعض الآليات المورفولوجية الصرفة، فإن الحصول على المصدر المؤول يتطلب استدعاء القوانين التركيبية الإجرائية التي تحددها ظاهرة التمصدر التي سنتعرض لها بعده، والتي تربط عادة بين الجملتين اللتين لهما الصورة التالية:

ف س₁(أن + أن) ج = ف س₁(تع مصدر س₀ W) .

ونقرر بأن المصدر العامل يمكن أن يكون نتيجة تطابق ظاهرة أخرى نطلق عليها التوسيم أو الاختزال (2.3.2) .

1.3.2 التمصدر *La maçdarisation*

يقدم النحاة هذه الظاهرة على أنها عملية تطبق بانتظام على المصدر المؤول، ومن خلال الآراء نستشف منها أنها تتحقق بثلاثة طرق مختلفة:

(I) المصدر المضاف

يضاف المصدر العامل اما إلى فاعله كما في :

(I) سر عليا أن يكتب زيد الرسالة

(أ) سر عليا كتابةً زيد الرسالة

أو يضاف إلى مفعوله:

(ب) سر عليا كتابةً الرسالة زيد

في (أ) نجد المصدر =: كتابة يعمل الجر في فاعله القديم على أساس أنه مضاف، بينما نجد مفعول المصدر المؤول =: الرسالة يحتفظ بحركة النصب في الجملة الأصلية (I). وفي (ب) نجد نفس المصدر الذي يعمل في المفعول به في المصدر المؤول =: الرسالة يصبح مضافا إليه. بينما يحتفظ الفاعل =: زيد بحركة الرفع التي كان يحملها في الجملة الأصلية .

وحسب رأي النحاة، فإن المضاف إليه في الجملتين معا، لا يحصل على الحركة الجديدة إلا في الصورة، بينما يحتفظ بحركته الأصلية في العمق، ذلك لأن كل واحد منهما: س₀ و س₁ يستمر في القيام بوظيفته النحوية التي كان يقوم بها، حيث إن كتابة فاعل للفعل الأساس ومصدر عامل في الذي بعده، وبذلك سيكون زيد فاعلا له والرسالة مفعول به لنفس المصدر. وهما يحصلان بالتالي على حالة الجر بواسطة عملية الإضافة اللفظية القائمة بين المصدر العامل وكل واحد من العنصرين بالتالي. في حين أن حالة النصب في الرسالة في (أ)، وحالة الرفع في زيد في (ب) تعتبر معمولات للمصدر كتابة، وهذا الأخير يجب أن ينظر إليه على أنه صيغة فعلية موسمة. لأنه يعمل في العناصر التي تخضع له على غرار الفعل المرتبط به، وهذا وحده يكفي لإطلاق مصطلح المصدر العامل على هذه الصيغة .

وعندما يكون للمصدر مفعول على صورة مركب حرفي (ح س1)، فإن التركيب المقابل للجملية (ا) (ب) يتمتع انطلاقاً من المثال:

(2) سر زيدا أن يذهب علي إلى فاس
نحصل على:
(2 أ) سر زيدا ذهاب علي إلى فاس
لكن:
(2 ب) * سر زيدا ذهاب إلى فاس علي

وذلك لأن المركب ح س ليس مؤهلاً للقيام بدور المضاف إليه. إن العناصر المجردة من حروف الجر هي وحدها التي يمكنها القيام بهذا الدور، وهذه ينظر إليها في هذا النوع من الأبنية كما لو كانت تحتفظ بحركاتها الأصلية: الرفع للفاعل، والنصب للمفعول، وستكون الصور المقابلة لكل هذا هي:

م س = (أن + أن) ف س0 س1:
م س = مصدر س. س1: مصدر مضاف إلى فاعله.
م س = مصدر س1 س: مصدر مضاف إلى مفعوله.

(2) المصدر المعرف بالألف واللام

خلافاً للمصدر الفاعل المضاف، فإن المصدر المعرف بالألف واللام لا يدعو إلى تغيير حركة العناصر المؤلفة معه في الجملة:

(3) يحزن علياً أن يأكل زيد الخبز
=: يحزن علياً الأكلُ زيدَ الخبزِ

إن ظهور ال قبل المصدر أكل لم يمنعه من عمل الرفع في الفاعل زيد، ومن عمل النصب في المفعول به الخبز. فالمصدر يبقى مع حضور ال فعلاً ما دام يعمل على غرار فعله الذي يشتق منه. وأن مروره إلى حالة المصدر لا يعدو كونه عملية مورفولوجية ليس لها أي تأثير على الوظيفة النحوية التركيبية للمصدر العامل.

(3) المصدر المنون

لنعتبر الجملة التالية:

يقلق علياً أن يضرب زيد علياً
=: يقلق علياً ضربُ زيدَ علياً

وهذه الجملة تحل بنفس الأسلوب المتبع في معالجة المصدر بالألف واللام.

2.3.2 اختزال المصدر المؤول

إن التحليل السابق يجعل من المصدر المؤول:
(1) فعلا وذلك لأنه يعمل في عناصره المؤلفة معه في حالة المصدر المؤول التي ينحدر منها.
(2) اسما لأنه يقبل مختلف العمليات التعريفية التي تحدد الاسم العادي: ال التنوين، والاضافة. وهي الخصائص التي جمعها ابن مالك في البيت التالي:

بفعله المصدر الحق في العمل *** منونا مجردا أو مع ال

بيد أننا نؤكد على أن المصدر المنون لم يعد يستخدم في التركيب العربي المعاصر. ويبقى المصدر المضاف التركيب الأكثر استعمالا مع حذف المفعول في الغالب.

وعلى العكس من ذلك نجد المصدر المضاف يضاف سواء إلى فاعله مع حذف المفعول، أو إلى مفعوله مع حذف فاعله. وهكذا سيكون المصدر مع الألف واللام والمصدر المضاف تعبيرا حقيقيا عن عملية اختزال المصدر المؤول، وهو ما سنتناوله فيما يلي.

1.2.3.2 م س = المصدر

لنأخذ الجملة التالية:

(1) يفرح زيدا (أن يلتزم علي)

التي ستتحول في الاستعمال الحالي للغة العربية إلى:

(أ) يفرح زيدا الالتزام

وليس:

* يفرح زيدا الالتزام علي

غير أن (أ) لا ترتبط بـ (1)، لأننا اختزلنا فاعل المصدر المؤول علي الذي لا تربطه بالمفعول به الرئيسي أية رابطة مرجعية، الأمر الذي أدى إلى تغيير في دلالة الجملة .
 ونؤكد على أن (أ) ترتبط بـ:

=: (2) يفرح زيدا الالتزام هو

حيث إن س = هو يرتبط إجباريا بعلاقة مرجعية مع س₁ =: زيدا، وبذلك سنحتفظ بالدلالة نفسها المعبر عنها في الجملتين المرتبطتين بتحويل الاختزال، أي اختزال س₀. من بنية المصدر المؤول. وخلافا للجملة (2) يظهر أن (1) غير قابلة للاختزال، وذلك بسبب انعدام العلاقة المرجعية بين س₀ التابع و س الرئيسي. وحسب تحليلاتنا السابقة فإن (1) ترتبط بالجملة التي خضعت للمصدر بواسطة الإضافة كما في:

يفرح زيدا التزام عمرو

وتنطبق خاصية الاختزال أيضا على المصدر المؤول ذي المفعول به من نوع المركب الحرفي (ح س₁)

كما في:

يسعد عليا أن يسافر إلى فاس

=: يسعد عليا السفر إلى فاس

حيث إن عملية اختزال المصدر المؤول ذي المفعول به المباشر توظف (في بنيتها النظرية) حرف جر جديد على البنية يظهر قبل المفعول به:

? يحير عليا الكتابة لهذا

لكن سص غالبا ما يخضع هو الآخر لعملية اختزال تعطينا جملة طبيعية:

[س₁ ذ:]. يحير عليا الكتابة

إن تطبيق الاختزال على المصدر المؤول يسمح للمصدر المعرف بال بالتنقل بحرية داخل الجملة، فنحصل بذلك على:

تخير الكتابة عليا

حيث إن سص₀ =: الكتابة يسترجع مكانه الطبيعي كفاعل مباشرة على يسار الفعل الرئيسي. ونجد نفس الاسم يتموقع في مقدمة التركيب:

الكتابة تخير عليا

إن اختزال المصدر المؤول يؤدي إلى عودة المطابقة الإعرابية بين الفعل الرئيسي وفاعله:

(* ي + ت) حير الكتابة عليا .

ونؤكد على أن عملية الاختزال هذه التي تمس فاعل المصدر المؤول تجري تحت قيد ال⁽¹³⁾، وذلك أننا نلاحظ أن حضور ال يخرج سص التابع في البنية المختزلة، كما نؤكد على أن ال في هذا البناء تلعب دورا مزدوجا :

من جهة، نجد أن ال تقوم بدور المرجعية المشتركة بين س الرئيسي وفاعل المصدر المشتق من فعل المصدر المؤول، وبذلك نجد أن:

يتعب زيدا الكلام
لا يمكن أن ترتبط إلا بالجملة التالية:

يتعب زيدا (أن يتكلم هو ا) .

وفي هذه الحالة فإن ال ستكون ضمير العائد الذي يقوم بوضوح بدور الإحالة بين س₁ وفاعل المصدر المؤول = هو. وبذلك ستكون صورة المصدر المختزل ب: ال كما يلي :

ف س₁ (ال مصدر $0(W)$)

¹³ يفهم من منطوق كلام النحاة أن ال هنا تعد بمثابة سابقة Pfx صرفية في اللغة العربية (ينظر ابن يعيش ج: 7 : 66)

ومن جهة أخرى، فإن ال تعتبر علامة مورفولوجية تخصص المصدر المشتق من فعل المصدر المؤول. وهذه الخاصية تسمح لنا بتحليل المصدر كمقابل لصيغة *infinitif* في اللغات الأجنبية. وقد أوحى لنا بهذا التصور ما لاحظناه من تخارج بين ال وفاعل المصدر المؤول.

فإذا صحت تحليلاتنا، فستكون ال هي المقابل الصوري لعلامة *Vinf* في بعض اللغات الأجنبية:

الفرنسية: *faire : V-r, partir, manger*

الاسبانية: *comer : V-r, andar, acabar*

العربية: ال *V-n* الأكل، الذهاب، الانتهاء

وسيكون الفرق بين العربية واللغات الأجنبية في هذه النقطة منحصرًا فقط في الموقع الذي تحتله هذه العلامة في مختلف اللغات: في العربية ال =: سابقة، وفي الفرنسية والاسبانية تظهر هذه العلامات على شكل لواحق.

2.2.3 المصدر المضاف

عندما يضاف المصدر العامل إلى مفعوله فإنه يصبح من المتعذر إبراز فاعله في البنية في الاستعمال المعاصر للغة العربية، مثلاً:

يغضب عليا أن يفعل (هو) هذا

= يغضب عليا فعل (هو) هذا

لكن:

* يغضب عليا فعل هو هذا

إننا نعتبر هذا الإجراء اختزالاً لأنه يطبق في الشروط نفسها التي رأيناها مع المصدر المعرف بـ: ال سابقاً.

وللإشارة فإن البنية المختزلة لا تطبق إلا على فعل المصدر المؤول ذي المفعول به المباشر. أما بالنسبة لأفعال المصدر المؤول اللازمة أو ذات المفعول به المسبوق بحرف جر فلا نجد إلا المصدر المعزول عن سائر عناصره التي كانت معه في المصدر المؤول. وبهذا فإننا انطلقاً من:

ينعش عليا أن يفعل هذا

يمكننا الحصول سواء على:

ف س₁ (مصدر س₁). =: ينعش عليا الفعل لهذا

أو على:

ف س₁ (مصدر س₁). =: ينعش عليا فعل هذا

لكن انطلقاً من الجملة:

يبهر زيذا ان يسافر إلى باريس

فلا يمكننا الحصول إلا على البنية ذات المصدر المعرف بـ: ال:

يبهر زيذا السفر إلى باريس

لكن: * يبهر زيدا سفر إلى باريس

والشيء نفسه يقال عن البنية ذات الفعل اللازم من المصدر المؤول .

وهذا يبين بأن تطبيق عملية الاختزال بواسطة المصدر المضاف محصورة في البنيات المتعدية، في حين تعمم عملية الاختزال إلى المصدر المعرف بال على سائر أنواع الأفعال في المصادر المؤولة في اللغة العربية. وقد سمح لنا هذا التعميم باختيار المصدر المعرف بال كصيغة عامة ممثلة للخاصية المدروسة هنا، وهي كما يلي:

ف س₁ (أن + أن) ج = ف س₁ ال س ص ك

4.2 تهيكّل المصدر المؤول الفاعل

نقترح فيما يلي دراسة خصيصتين متعلقتين بتركيب المصدر المؤول الفاعل، وسوف نحصر ذلك في تحليل ظاهرة تهيكّل المصدر المؤول، وفي إدماج بعض المفاعيل في البناء على يمين المصدر المؤول الفاعل .

1.4.2 التهيكل Restructuration

تجرى هذه العملية على المصدر المؤول لتشتق منه عنصرين: فاعل المصدر المؤول الذي يصبح فاعلا للفعل الرئيسي، بينما تصبح باقي العناصر مفعولا آخر يضاف إلى قائمة المفاعيل في البنية الأصل:

يزعج عليا أن يتكلم زيد في السياسة
= يزعج زيد عليا بكلامه في السياسة

و زيد هنا هو نفسه فاعل المصدر المؤول. وتفرز هذه العملية ضمير العائد الذي يحيل إجباريا إلى زيد وكل تضمير يمس هذا العائد سيؤدي حتما إلى عدم مقبولية الجملة:

* يزعج زيد عليا بكلامك في السياسة

يمكن أن يعبر عن هذه الحالة كذلك بالمورفيم ال الذي يسبق المصدر الصريح:

يزعج زيد عليا بالكلام في السياسة

و ال هنا تقوم بدور الضمير العائد الذي يحيل حتما إلى زيد، ويمكن توضيح ذلك باللجوء إلى تكوين جملة الصلة بعد ال والتي سوف تفرز ضميرا عائدا صريحا يؤكد هذه العلاقة:
يزعج زيد عليا بالكلام الذي يقوله في السياسة

وهذا يؤكد أن المصدر ب ال نتيجة حتمية لتطبيق القاعدة (*Modif—E*) التي وضعها Gross، M للغة الفرنسية 1977 .

أما الجزء المتبقي من المصدر المؤول بعد نقل فاعله: الكلام في السياسة، أو بكلامه في السياسة، فإنه قابل للحذف المنتظم من البنية، وتبقى الجملة بعد ذلك سليمة⁽¹⁴⁾:

[ح تع مص W ذ]. يزعج زيد عليا

2.4.2 إدماج المركب الحرفي ح س2

يمكن أن يسبق المصدر المؤول الواقع في آخر الجملة بمفعول جديد من نوع ح س مثلا:

يؤسف عليا في زيد أنه يتكلم كثيرا

حيث إن ح س = في زيد يوجد في علاقة إرجاع إجباري مع فاعل المصدر المؤول بواسطة ضمير العائد بعد أنه. وكل تغيير يطول هذا العائد أو استبداله بضمير آخر سيؤدي حتما إلى لا مقبولية الجملة:
* يؤسف عليا في زيد أنك يتكلم كثيرا

وتبقى هذه الإحالية المشتركة إجبارية حتى بعد تطبيق عملية التمسدر (2.3). وبذلك ستحول الجملة السابقة إلى:

[مصدر: يؤسف عليا في زيد كلامه كثيرا

لكن:

* يؤسف عليا في زيد كلامك كثيرا

كما أن ح س2 = في زيد لا يمكنه أن يتموقع في مقدمة التركيب:

* في زيد يؤسف عليا أنه يتكلم كثيرا

ولا يتأخر إلى نهاية التركيب:

* يؤسف عليا أنه يتكلم كثيرا في زيد

وتبقى بعد كل هذا المكانة الطبيعية لهذا المفعول الجديد بين س1= عليا، والمصدر المؤول. وهذا يوحي بأن ح س2 يشكل جزءا من بنية المصدر المؤول، وأن نقله إلى منطقة ما قبل الحرف المصدرية يشكل عملية قريبة من عملية التهيكل المشار إليها أعلاه. ويؤكد هذا ارتباط ح س2 الشديد بفاعل المصدر المؤول

إذا صحت هذه التحليلات، فإننا يجب أن نناقش نوعين من عمليات التهيكل:

- الأولى تطبق بعد تمصدر أو اختزال المصدر المؤول، وذلك حتى تجعل من المصدر العامل وبقية عناصره مفعولا ثانيا لكنّه مرتبط إجباريا بفاعل المصدر المؤول الذي يأخذ صورة الضمير المستتر، وتطبق هذه العملية قبل تطبيق عملية التمسدر أو الاختزال .

- أما الثانية فتتمثل في نقل فاعل المصدر المؤول إلى ما قبل الحرف المصدرية لتجعل منه مفعولا ثانيا، لكنّه مرتبط إجباريا بفاعل المصدر المؤول الذي يأخذ صورة الضمير المستتر، وتطبق هذه العملية قبل عملية التمسدر أو الاختزال

⁽¹⁴⁾ ينظر الباب الخامس